A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/671
3 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البنود ١٢ و ١٨ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٤
و ٤٩ و ٥٠ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ١٤٣ من
جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة ناميبيا

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

قضية فلسطين

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة

الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٦٣٩٩ن 88-24094

Digitized by UNOG Library

أزمة الديون الخارجية والتنمية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

مسؤولية الدول عن حماية البيئة ومنع تلوثها
نتيجة تراكم المخلّفات السمّية والمشعّة
وتعزيز التعاون الدولي لحل هذه المشكلة

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم أن وزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧ قد اختتموا ، في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ ، اجتماعهم السنوي الثاني عشر وأصدروا الإعلان المرفق طي هذه الرسالة .

ويشمل هذا الاعلان عددا من القضايا الاقتصادية الهامة في ميدان التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية ، وكذلك بعض البنود الهامة المتنوعة ذات الأهمية بالنسبة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . وبالتحديد ، فإن الاعلان يتعلق مباشرة بالمداولات التي ستجري في إطار البنود ١٢ و ١٨ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٤ و ٤٩ و ٥٠ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ١٤٣ من جدول الأعمال .

وأكون في غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الاعمال المذكورة .

(توقيع) أحمد غزال
السفير والممثل الدائم لتونس
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧
نيويورك

Digitized by UNOG Library

المرفق

الإعلان الصادر عن الاجتماع السنوي الثاني عشر لوزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧

١ - عقد وزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧ اجتماعهم السنوي الثاني عشر في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

٢ - ووافق الوزراء على تقييم الحالة الاقتصادية العالمية الذي أجراه الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد بنيقوسيا في أيلول/سبتمبر ، ١٩٨٨ ورحبوا بالتوصيات والمبادرات التي أقرها ذلك الاجتماع .

٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء حالة عدم الاستقرار التي يواجهها الاقتصاد العالمي وما يترتب عليها من نتائج خطيرة بالنسبة للبلدان النامية . ولاحظوا أن التوسع المسجل في نمو الناتج المحلي الاجمالي موزع بصورة متفاوتة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وأكدوا على أهمية تحقيق نمو مستمر ومنصف بغية إزالة حالات التفاوت في معدلات النمو بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٤ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء عدم استقرار وضع البلدان النامية الناشئ أساسا عن مشاكل الديون الحادة ، وتزايد الحمائية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، والانخفاض المستمر في التدفقات المالية مما يؤدي إلى توقف عملية التنمية ، وهو ما ينعكس ، في جملة امور ، في ركود الدخل الفردي الحقيقي وتدهور المؤشرات الاجتماعية الاساسية في البلدان النامية .

٥ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم لأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لعملية خفض المصروفات خلال فترة مطولة قد تسببت في إحداث ما تسميه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ب "إرهاق التكيف" . وقد استمرت البلدان النامية في التأثر بشكل سلبي بالظروف الخارجية . وظلت مستويات المعيشة أقل بكثير من المستويات التي كانت سائدة في أوائل العقد . ويمثل استمرار ركود الدخل الفردي الحقيقي ، وتزايد الفقر ، والاضطرابات الاجتماعية مخاطر تواجهها البلدان النامية نتيجة لتلك الحالة . وأكد الوزراء مجددا أن الجهود الشاقة التي بذلتها البلدان النامية للتكيف بناء على طلب المؤسسات المالية الدولية لا تزال تؤدي الى تكاليف اجتماعية وسياسية واقتصادية

Digitized by UNOG Library

مرتفعة بشكل غير مقبول تتكبدها هذه البلدان وتؤدي إلى إضعاف قدرتها على النمو والتطور وإلى تدهور مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة .

٦ - وشدد الوزراء على أن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي دلّلت بوضوح على الحاجة الملحة إلى إعادة تنشيط الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ولذلك فقد أصبح من الضروري أكثر من قبل اتباع نهج متكامل في المجالات المترابطة التي تتمثل في النقد ، والموارد المالية والديون الخارجية والتجارة والتنمية . وأكدوا كذلك أنه إذا أريد لعملية التشاور والتنسيق في الميدان الاقتصادي أن تكون فعالة حقا فإنه ينبغي أن تقوم على قاعدة واسعة تأخذ في الاعتبار مشاغل البلدان النامية ، وأن تشارك هذه البلدان فيها بنشاط حتى يمكن إعداد مجموعة متكاملة من السياسات تكون عالمية حقا لضمان النمو والتنمية المستمرين للاقتصاد العالمي لفائدة جميع البلدان .

٧ - وفي هذا الصدد ، دعا الوزراء إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لـ "إعادة تنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية" على أعلى مستوى وفي أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز عام ١٩٩٠ .

٨ - وأشار الوزراء ببالغ القلق الى أنه إذا سادت في التسعينات معدلات النمو المنخفضة التي ميزت الاقتصاد الدولي في الثمانينات فإنها ستزيد من تفاقم ما تواجهه البلدان النامية المدينة من مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة فعلا ، وستعرقل عملية إعادة معدلات النمو العالية في البلدان النامية . وكرروا التأكيد على أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ينبغي أن تتضمن التزامات وأن تقترح تدابير محددة للسياسة العامة تهدف إلى حل هذه المشاكل وإعادة تنشيط التنمية ومكافحة الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب .

٩ - وأشار الوزراء إلى أن أزمة الديون تدخل عامها السابع والى أنها لا تزال على أشدها . وأكدوا من جديد بالغ قلقهم إزاء هذه الحالة ، وشددوا على أنها لا تزال تمثل قضية سياسية رئيسية وعقبة كأداء تعترض سبيل تنمية البلدان النامية . وكرروا الإعراب عن أن النهج الحالي تجاه مشكلة الديون لا يزال مجحفا ومتباينا ومتحيزا . ذلك أن أزمة الديون قد جعلت البلدان النامية غير قادرة على خدمة الديون الخارجية في ظل الظروف الدولية الراهنة دون الحاق المزيد من الضرر بعملية التنمية فيها . لذلك ، شدد الوزراء على ضرورة عشور المجتمع الدولي على حل سياسي عاجل يقوم على

Digitized by UNOG Library

اقتسام المسؤولية بين جانب البلدان الدائنة المتقدمة النمو ، والبلدان النامية المدينة ، والمصارف التجارية ، والمؤسسات المالية الدولية ، من أجل ايجاد حل دائم إنمائي شامل لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية . وأحاط الوزراء علما ، مع التقدير ، بتقرير "التجارة والتنمية" الاخير (١٩٨٨) الذي يتضمن توصيات تدعو إلى تخفيف عبء الديون المعطّل ، وتشجيع التنمية الاقتصادية ، والنهوض بالتجارة العالمية . وحثوا البلدان المتقدمة النمو الدائنة ، والمصارف ، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية الدائنة ، على النظر في هذه التوصيات بصورة جدية . وأعرب الوزراء عن استعدادهم لمواصلة الجهود والاعمال التي أنجزتها الامم المتحدة في مجال إبقاء أزمة الديون قيد الاستعراض المستمر . وفي هذا الصدد ، حثوا الجمعية العامة مرة أخرى على القيام ، في دورتها الثالثة والاربعين ، بدراسة وتحديد آلية و/أو خيارات مناسبة واستنباط نهوج وتدابير للسياسة العامة تفضي إلى إيجاد حل عاجل عملي دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية .

١٠ - كما لاحظ الوزراء ببالغ القلق ، المستوى الخطير ، الذي لا يزال سائدا ، للتحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الاطراف ، وهو ما نتج عن زيادة خدمة الديون ، واطراد تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، وانخفاض إمكانية الحصول على الموارد المالية الدولية . وأكدوا على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لاجراءات عاجلة تعكس مسار هذا الاتجاه لانه يضر بمستوى الاستثمار المحلي ويعوق قدرة البلدان النامية على النمو .

١١ - وكرر الوزراء الإعراب عن الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر دولي يعني بتسخير النقد والمالية لاغراض التنمية ، على أن يكون الاشتراك فيه عالمي النطاق ويستهدف اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ، بحيث يصبح بحق مستقرا ومتعدد الاطراف ومنصفا وملبّيا للاحتياجات الانمائية للبلدان النامية . وأعربوا عن تأييدهم للنداء الموجه من مجموعة الـ ٢٤ الداعي إلى إنشاء لجنة وزارية تمثيلية ، بوصف ذلك خطوة فعالة على طريق التحضير لهذا المؤتمر .

١٢ - وأشار الوزراء بقلق الى الانخفاض الحاد في تدفقات الموارد إلى البلدان النامية منذ عام ١٩٨٢ ، ولاسيما ركود المساعدة الانمائية الرسمية عند مستويات تقل عن نصف الأرقام المستهدفة المتفق عليها دوليا، فضلا عن توقف التدفقات التجارية . وفي هذا الصدد ، أشاروا أيضا إلى ضرورة قيام الحكومات والمؤسسات المتعددة الاطراف والمصارف التجارية ببذل المزيد من الجهود التعاونية والتعاضدية من أجل إعادة تدفق التمويل الانمائي إلى المستويات المنشودة .

Digitized by UNOG Library

١٣ - كذلك أشار الوزراء إلى حالة التبادل التجاري الدولي التي تبعث هي الاخرى على القلق بالنسبة للبلدان النامية حيث تدهورت معدلات التبادل التجاري لديها خلال الثمانينات بالمقارنة بالعقد الماضي ، فضلا عن هبوط حصتها من الأسواق . فأسعار السلع الاساسية لا تزال في حالة انخفاض ، ولاسيما منذ عام ١٩٨٣ ، مظهرة بذلك درجة عالية من عدم الاستقرار وعدم القابلية للتنبؤ بها ، في حين أن أسعار السلع المصنعة التي تستوردها البلدان النامية من البلدان المتقدمة النمو لا تزال في حالة ازدياد ، مما يزيد من سوء وضع الميزان التجاري بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وقالوا أن التعجيل بعكس مسار الاتجاه المتمثل في ازدياد الممارسات الحمائية والتدابير الاخرى المتخذة في البلدان المتقدمة النمو والمؤدية إلى تدهور التبادل التجاري الدولي ، مثل الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، فضلا عن توفير الإعانات للانتاج والتصدير ، إنما سيعود بالفائدة على البلدان النامية ، ومن ثم على الاقتصاد العالمي ككل . وأكد الوزراء على الاهمية الحاسمة للاجتماع المقرر عقده في كانون الاول/ديسمبر القادم لاجراء استعراض نصفي لجولة مفاوضات أوروغواي ، وأعربوا عن أملهم في أن يسهم هذا الاجتماع اسهاما كبيرا في تحقيق عكس مسار هذا الاتجاه .

١٤ - ولاحظ الوزراء أنه على الرغم من اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وعلى الرغم من الجهود والتضحيات الكبرى التي بذلتها البلدان الافريقية ، فإن الحالة الاقتصادية فيها لا تزال خطيرة . وفي هذا السياق ، أحاط الوزراء علما بنتائج أعمال اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستعراض النصفي لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، التي اجتمعت في نيويورك في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى القيام على نحو عاجل سريع بتنفيذ التوصيات التي تم الاتفاق عليها في ذلك الاجتماع . وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء فداحة عبء الديون الواقع على كاهل الاقتصادات الافريقية . وأعربوا عن رأي مؤداه أن أزمة الديون الافريقية تستدعي الاخذ باستراتيجية تعاونية ، على النحو المشار إليه في الفقرة ٩ أعلاه ، تقوم على اقتسام المسؤولية بين جميع الاطراف المعنيين ، وتوجه نحو تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل للقارة الافريقية مع المراعاة الواجبة لقدرات البلدان الافريقية على الدفع . وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام للموقف الافريقي المشترك بشأن مسألة الديون الخارجية لافريقيا ، وهو الموقف الذي اتخذه مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في أديس أبابا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وطالب

Digitized by UNOG Library

الوزراء البلدان الدائنة المتقدمة النمو بالاستجابة العاجلة الإيجابية للاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الخارجية لافريقيا .

١٥ - ورحب الوزراء بالقرار ٢٣١/٤٣ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة وحثوا المجتمع الدولي على تأييد التنفيذ التام للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في امريكا الوسطى دعما للجهود المبذولة في إطار اتفاقيتي اسكويبولاس لتحقيق السلم والتنمية في منطقة أمريكا الوسطى .

١٦ - ولاحظ الوزراء ببالغ القلق استمرار الازمة الاقتصادية في أقل البلدان نموا ، وهي البلدان الاضعف اقتصاديا من بين البلدان النامية ، وتعترضها مشاكل هيكلية بالغة الخطورة . وفي حين ساهمت أوجه الضعف الهيكلي في هذه البلدان بقدر كبير في خلق صعوبات اقتصادية واجتماعية حادة ، فانها جعلت هذه البلدان أيضا أكثر تأثرا ببيئتها الخارجية غير المواتية الى حد بعيد ، والتي تتسم عادة ، في جملة أمور ، بانخفاض في مستوى أسعار سلعها الاساسية ، وبارتفاع نسبة ديونها الى الناتج المحلي الاجمالي فيها ، وبعدم كفاية التدفقات المالية الخارجية . وعلى الرغم من تزايد اهتمام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بالتوصل الى حل دائم لمشاكل أقل البلدان نموا ، لاسيما من خلال اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا سنة ١٩٨١ ، فقد حدث تدهور كبير في الحالة الاجتماعية الاقتصادية العامة لهذه البلدان منذ تلك السنة . وقد تعرضت أقل البلدان نموا في افريقيا ، بشكل خاص ، لجفاف وتصحر أديا الى انتشار المجاعة واشتداد الفقر . كما عانت بلدان أخرى بين أقل البلدان نموا معاناة بالغة بسبب تكرر الكوارث الطبيعية التي نزلت بها ، وكانت ، في حالات كثيرة ، على نطاق لم يسبق له مثيل . وقد أدت هذه الكوارث الى حدوث انخفاض في امكانات الانتاج الزراعي ، وهو المصدر الرئيسي للقيمة المضافة في هذه البلدان ، والى إعادة توجيه الجهود الى أنشطة الإغاثة والاستصلاح بدلا من تنفيذ برامج التنمية . وأعرب الوزراء عن تخوفهم من كون الحالة التي لا يمكن السيطرة عليها السائدة حاليا في أقل البلدان نموا ، وكذلك البيئة الخارجية غير المواتية على نحو متزايد ، مرجحتين الى حد بعيد لأن تقوّضا استقرار المجتمعات في هذه البلدان . وأعربوا عن ارتياحهم إزاء تدابير السياسة الداخلية التي انتهجتها هذه البلدان لتنفيذ برنامج العمل الكبير على الرغم من كثرة العوائق الهائلة . وطالبوا بالتنفيذ العاجل التام لتوصيات البرنامج والاستعراض النصفي الشامل ، والتدابير الواردة في الوثيقة الختامية للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . وإذ كرر الوزراء تأييدهم لعقد مؤتمر الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده على مستوى عال في باريس عام ١٩٩٠ ، أكدوا الحاجة الى القيام بعملية تحضير وافية لهذا المؤتمر .

١٧ - وسلّم الوزراء بالاحتياجات المحددة للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية ، وطالبوا المجتمع الدولي ، وبوجه خاص البلدان المتقدمة النمو ، والمنظمات الدولية ، والمؤسسات المالية الانمائية والمتعددة الأطراف باتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لكي تلبي على نحو ايجابي ، الاحتياجات المحددة لهذه البلدان .

١٨ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تأثير تطبيق التكنولوجيات الجديدة والمتطورة في ظل التقسيم الدولي الراهن للعمل ، ولاسيما إزاء اتساع الهوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وما يتركه ذلك من آثار سلبية على البلدان النامية . وأعربوا عن رأي مؤداه أن على الامم المتحدة أن تعزز التعاون الدولي على أساس تعدد الاطراف بهدف نقل التكنولوجيات الجديدة الى البلدان النامية بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة حتى تتمكن هذه البلدان من استيعاب تلك التكنولوجيات .

١٩ - وأكد الوزراء مجددا على الصلة بين إعادة تنظيم هياكل الامم المتحدة الحكومية الدولية والمهام الموكولة اليها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وعلى هيكل دعمها المتمثل في الامانة العامة وعلى تقوية الامم المتحدة في هذين الميدانين فضلا عن زيادة قدرة منظومة الامم المتحدة على تحسين استجابتها للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية . ورحبوا باتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرار ١٩٨٨/٧٧ بشأن تنشيط المجلس ، وهو قرار اتخذ نتيجة لمبادرة مجموعة الـ ٧٧ . كما نظر الوزراء في الازمة المالية للامم المتحدة ، وفي هذا السياق أكدوا أن من شأن استمرار هذه الازمة أن يعيق بشكل خطير التنفيذ التام لقرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ .

٢٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار التدهور البيئي وما يترتب عليه من أثر على صحة الإنسان والنظم البيئية - الايكولوجية وعملية التنمية . وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء نشأة أشكال مختلفة من تدمير البيئة وتلوثها نتيجة للأنشطة والعمليات التي كثيرا ما تحدث خارج العالم النامي . وقالوا إن البلدان النامية تواجه مخاطر هذه الأعمال وهي تتحمل تكلفتها وتعاني من آثارها . وشدد الوزراء على اقتناعهم بأنه لا يمكن ضمان حماية البيئة بصورة فعالة ودائمة إلا عن طريق تنشيط عملية تنمية البلدان النامية ، وإزالة القيود الخارجية التي تعوق هذا التنشيط ، وإيجاد بيئة

Digitized by UNOG Library

اقتصادية خارجية داعمة . وأعاد الوزراء تأكيد القول بأن أية تدابير تُتخذ على الصعيد الدولي ينبغي أن تراعي مراعاة تامة ما يوجد من تفاوت جائر في أنماط الانتاج والاستهلاك العالمية ومن ضرورة إزالة هذا التفاوت ، فضلا عن ضمان توفر الموارد الإضافية وتفادي المشروطية المقنعة بحجة حماية البيئة ، وهي المشروطية التي تنطوي عليها سياسات التنمية المتعددة الاطراف والمؤسسات المالية . وأشار الوزراء بصورة خاصة إلى قلقهم إزاء ازدياد الاتجار بالمنتجات والنفايات السامة والخطرة والتخلص منها بطرحها في البلدان النامية . وطلبوا إلى البلدان المتقدمة النمو أن تعتمد على الصعيد الوطني تدابير قوية ، إدارية وتشريعية على السواء ، بهدف منع الاتجار بهذه المواد . كما طلبوا إلى المجتمع الدولي أن يعتمد تدابير دولية شاملة وفعالة ، بما في ذلك اعتماد صكوك قانونية ، من أجل القضاء على هذه التجارة . وسلّم الوزراء بالجهود التي تبذلها الامم المتحدة حاليا لمكافحة وإيقاف التدهور البيئي ، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على أن تبذل قصارى جهدها لاستعادة التوازن البيئي واتخاذ تدابير محددة في جميع المجالات ، بما في ذلك مجالات الاتجار بالمنتجات والنفايات السامة والخطرة والتخلص منها ، والتخلص من النفايات النووية وتلوث البحار وحماية طبقة الأوزون والتلوث والكوارث المناخية من قبيل القحط .

٢١ - وأعلن الوزراء عن تأييدهم التام لمقاصد الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ، وللاستمرار في اتخاذ التدابير الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي للمحافظة على الزخم المتولد خلال تنفيذ برنامج السنة الدولية للمأوى والمشردين ، ولمواصلة تنفيذ برامج عملية وابتكارية تهدف إلى تحسين مأوى الفقراء والمحرومين وأحيائهم .

٢٢ - وكرر الوزراء الإعراب عن تأييدهم الثابت والمستمر للكفاح ضد الفصل العنصري وأعربوا عن تضامنهم مع ضحاياه ومع البلدان المجاورة التي تعاني من العدوان ومن أعمال زعزعة الاستقرار الاقتصادي التي يرتكبها نظام الحكم العنصري في بريتوريا . وحثوا مرة أخرى المجتمع الدولي على فرض جزاءات اقتصادية شاملة وإلزامية ضد نظام بريتوريا وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وأكد الوزراء ثانية انه ينبغي أن يقوم جميع أعضاء المجتمع الدولي بصورة فردية وجماعية ، باتخاذ خطوات وإجراءات عاجلة وأكثر قوة وواقعية من أجل الإنهاء الفوري للاستعمار والاحتلال والسيطرة والاستغلال ، فهي جميعها تشكل عوائق كبرى أمام التحرر الاقتصادي للبلدان والشعوب النامية . كما أعاد الوزراء تأكيد حق جميع البلدان والاقاليم والشعوب الخاضعة لهذه الممارسات المدانة في إعادة مواردها وتعويضها تعويضا كاملا عن استغلال

Digitized by UNOG Library

مواردها الطبيعية وجميع مواردها الاخرى واستنفادها وخسارتها والاضرار اللاحقة بهـا . وأشاروا بقلق خاص إلى الصعوبات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الذي تدهورت ظروف معيشته نتيجة للاحتلال الاسرائيلي والذي يحتاج بصورة ملحّة إلى التحرر من الاحتلال لكي يتمكن من تطوير اقتصاده الوطني ، وإلى الظروف المماثلة لشعوب جنوب افريقيا وناميبيا بما في ذلك دول خط المواجهة التي يجرى تقويض هياكلها الاساسية وبرامجها الانمائية المشروعة التي اقتضى تأسيسها بذل جهود شاقة نتيجة لسياسة زعزعة الاستقرار التي يتبعها نظام جنوب افريقيا . وعليه ، أعاد الوزراء تأكيد تأييدهم الثابت للنضال الباسل الذي تخوضه شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين ولبنان والاراضي العربية المحتلة . ودعا الوزراء أيضا المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير عاجلة وفعالة تستهدف القضاء على استخدام التدابير القسرية ، بما في ذلك الحصار والمقاطعة وتجميد الاصول ، ضد البلدان النامية ، وهي تدابير آخذة في الازدياد وقد اتسمت بأشكال جديدة .

٣٣ - وأعاد الوزراء تأكيد تأييدهم المتواصل لمبدأ تعدد الأطراف والإيمان به في إطار منظومة الامم المتحدة التي تعتبر أنسب أداة للحوار والتفاوض . وأعربوا عن قلقهم إزاء غياب الارادة السياسية وكذلك إزاء الميل المتزايد لدى بعض البلدان المتقدمة النمو إلى مواصلة اتخاذ قرارات تهم الاقتصاد العالمي كله من منظور مصالحها الوطنية وحدها دون مراعاة مصالح البلدان النامية المراعاة الواجبة ، بل وخارج الإطار المتعدد الاطراف المتمثل في منظومة الامم المتحدة . وكرروا تأكيد الحاجة إلى التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج العمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وللقرار ١٣٨/٣٤ بشأن بدء المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، وللاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، والتنفيذ الكامل لاحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، بغية بلوغ أهداف ميثاق الامم المتحدة .

٣٤ - وذكّر الوزراء بالضرورة الملحّة لمواصلة توسيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وتعميقه بوصفه جزءا أساسيا من الجهود الرامية إلى تعزيز إعادة تنظيم هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية .

٣٥ - ورحب الوزراء باعتماد النص النهائي للاتفاق المتعلق بالنظام العالمي للأفضليات التجارية في الاجتماع الوزاري المعني بالنظام العالمي للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية المعقود في بلغراد في الفترة من ٦ إلى ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ والذي يعتبر حدثا تاريخيا لمجموعة الـ ٧٧ .

Digitized by UNOG Library

٢٦ - ولاحظ الوزراء بعين الرضا أن ٤٨ من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ قد وقّعت على الاتفاق حتى الآن . وحثوا البلدان الموقّعة على التصديق على الاتفاق في أسرع وقت ممكن للتمكين من تنفيذه تنفيذا فعالا ، وناشدوا جميع البلدان الأعضاء الأخرى الراغبة في الانضمام إلى الاتفاق أن تبدأ الأعمال التحضيرية للجولة القادمة في المفاوضات .

٢٧ - وأحاط الوزراء علما بتقرير رئيس مجموعة الـ ٧٧ عن الأنشطة التي اضطلعت بها البلدان الأعضاء في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والتي اضطلع بها مكتب رئيس مجموعة الـ ٧٧ في سياق تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي اعتمدتها اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق في اجتماعها السادس المعقود في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وأحاطوا علما أيضا بحالة تنفيذ مشاريع بيريز غيريرو التي اعتمدتها اللجنة في اجتماعها المذكور ، ودعوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى ضمان التنفيذ المبكر للمشاريع الجاري الانتهاء من وضعها على أساس المبادئ التوجيهية ذات الصلة بتلك المشاريع ، وإلى تقديم تقرير آخر عن حالة تنفيذها إلى اللجنة في اجتماعها القادم .

٢٨ - وأوصى الوزراء باتخاذ خطوات إضافية لضمان تنفيذ برنامج عمل كراكاس ، وباستكشاف سبل ووسائل جديدة لتحقيق ذلك الهدف . وحثوا اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق على أن تقوم ، في اجتماعها السابع الذي سوف يعقد في عام ١٩٨٩ ، بتقديم مقترحات محددة في هذا الصدد إلى الاجتماع الوزاري الخاص الذي سيعقد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ ، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ أدناه .

٢٩ - وطلب الوزراء إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ أن يقدم إلى اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق في اجتماعها السابع توصيات بشأن الدور الجديد للجنة ووظيفتها ، في ضوء القرار الذي اتخذه الاجتماع الوزاري الحادي عشر بشأن عقد اجتماعات اللجنة كل سنتين .

٣٠ - وأشار الوزراء الى أن عام ١٩٨٩ سيشهد الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ . واعتبروا ذلك حدثا تاريخيا يستحق اهتماما خاصا . وقرروا عقد اجتماع خاص على المستوى الوزاري بهذه المناسبة . ودعا الوزراء رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى إجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء في المجموعة بشأن مكان وموعد هذا

Digitized by UNOG Library

الاجتماع ، وإلى إنشاء فريق عامل صغير يبدأ أعماله في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وتكون ولايته ضمان القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لهذا الاجتماع ووضع توصيات محددة ، مع مراعاة أن الاجتماع الوزاري الخاص سوف يقيِّم التقدم الذي أحرزته المجموعة ، وأن ينظر في سبل ووسائل تعزيز فعاليتها وضمان تنفيذ أهدافها وأغراضها في التسعينات .

- - - - -

Digitized by UNOG Library